ذاكرة الألم في العراق

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

16-17 نيسان 2025م

المجلد الأول

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري – الدكتور عباس عطية القريشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي – د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف : مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف/ العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع:2026م

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية :124/ 2026

الترقيم الدولي:978-9922-262-02-4

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الإخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 190×270

عدد الصفحات: 419

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه:إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويات

كلمة العتبة العباسية المقدسة ٧

كلمة المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف ٩

كلمة جامعة بغداد ١٥

كلمة مؤسسة الشهداء ١٧

كلمة مؤسسة السجناء السياسيين ٢١

كلمة الهيأة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ٢٣

بحث افتتاح المؤتمر **٢٧**

توثيقُ الجرائمِ الجماعية التي ارتكبها تنظيمُ داعش ضدَّ التراث الثقافي لجماعاتٍ محددةٍ في العراق
تقييمٌ نقديٌّ لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (اليونيتاد) **٢٩**

المحور الأَول : توثيق ذاكرة الألم **٤٩**

توثيق الألم وبناء الذاكرة: قراءة في الجراح الزمانية والمكانية لجرائم نظام البعث في العراق ٥١

حقوق الإنسان في حقبة نظام البعث: دراسة في توثيق أهم الجرائم والانتهاكات ٨٣

المحور الثاني: العدالة الانتقالية **١٠٥**

ضوء على العدالة الانتقالية في العراق ١٠٧

تحديات المساءلة الجنائية في محو ذاكرة الألم ١٤٥

دور قوانين العدالة الانتقالية في ترسيخ الاعتدال والحد من التطرف الإرهابي قانون مؤسستي
الشهداء والسجناء السياسيين أنموذجا ١٦٧

المحور الثالث : ذاكرة الألم ما قبل حقبة نظام البعث **٢٠٥**

العنف والقمع السياسي خلال مدة حكم الملك فيصل الأول في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٣م ٢٠٧

ذاكرة الألم في حقبة العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٣): جرائم التطرف ضد المكونات الاجتماعية العراقية – التركمان أنموذجًا ٢٣٣

أثر الانقلابات في ظاهرة العنف السياسي: موقف انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م من الحزب الشيوعي العراقي إنموذجاً ٢٦٢

المحور الرابع: الإبادة الجماعية ٢٩٣

الإبادة الجماعية في العراق مقاربة تاريخية ٢٩٥

الإبادة الجماعية في العراق: الكورد كحالة دراسية ٣١٩

جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها نظام البعث ضد الكورد في العراق ٣٥٣

المسؤولية الدولية عن جرائم الإبادة الجماعية في العراق: دراسة في ضوء القانون الدولي العام ٣٨١

جرائم الإبادة الجماعية في العراق بعد عام ٢٠١٤: مجزرتا سبايكر وسنجار أنموذجاً ٤٠١

العنف والقمع السياسي خلال مدة حكم الملك فيصل الأول في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٣م

أ.م. د. عبدالله مسلم شطب

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة ذي قار

المستخلص

لم يخلُ العهد الملكي (1921 – 1958)، وتحديدا المدة التي حكم العراق فيها الملك فيصل الأول (1921 – 1933) من سياسات الظلم والاستبداد صاحبها عنف وقمع سياسي على الشعب العراقي؛ بسبب ممارسة البريطانيين أنفسهم وتحت ذرائع مختلفة، كان من بين تلك السياسات الانتداب البريطاني الذي فرض على العراق بموجب مؤتمر سان ريمو 1920 وما تمخض عنه من قيام ثورة العشرين من العام نفسه، فجاءت على شكل معاهدة 1922 المجحفة بحق الشعب العراقي، التي وصفها أنها صيغة أخرى لصك الانتداب؛ مما دفع المندوب السامي بممارسة الضغط على حكومة الملك فيصل بضرورة تمريرها، فضلا عن اتباع سياسة القمع السياسي التي تعدت الأحزاب السياسية، لتشمل رجال الدين، ومن هنا جاءت أهمية البحث؛ لكونه يدرس أهم مدة في تاريخ العراق المعاصر، وما رافق ذلك من توترات سياسية أثرت على العناصر الوطنية، وفي الوقت نفسه وضعت اللبنة الأولى في التلاحم الوطني بين أبناء الشعب العراقي، وقد تم اتباع المنهج التاريخي بوصفه منهجا أساسيا للبحث، وتبين من خلال البحث أن هناك مظلومية كبيرة تعرض لها الشعب العراقي إبان تلك المرحلة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الملكي، العراق، العنف والقمع.

Abstract

The royal era (1921-1958)، specifically the period in which King Faisal I ruled Iraq (1921-1933)، was not devoid of policies of injustice and tyranny، accompanied by violence and political repression against the Iraqi people due to the practice of the British themselves and under various pretexts. Among those policies was the British mandate imposed on Iraq under the San Remo Conference of 1920 and the resulting revolution of the twentieth of the same year. It came in the form of the 1922 Treaty، which was unfair to the Iraqi people and described as another version of the mandate document، which prompted the High Commissioner to exert pressure on King Faisal›s government to pass it، in addition to following a policy of political repression that extended to include the clergy. Hence، the importance of the research came from the fact that it studies the most important period in the history of contemporary Iraq، and the political tensions that accompanied it that affected the national elements، and at the same time laid the first brick in the national cohesion between The sons of the Iraqi people، and the historical approach was followed as a basic approach to the research، and it became clear through the research that there was great injustice that the Iraqi people were subjected to during that period

Keywords: Monarchy، Iraq، Violence and Repression

المقدمة

تعد مدة حكم الملك فيصل الأول (1921 – 1933م) من أصعب المراحل في تاريخ العراق؛ وذلك بسبب الظروف والملابسات التي رافقتها منذ بواكيرها الأولى، بدءا من سقوط حكمه في سوريا عام 1920 ومرورا بتسميته لعرش العراق، بعد أن كان قد سمي باسم أخيه الملك عبدالله، ومن ثم اختيار طبيعة الحكم ملكي أو جمهوري، وعن طبيعة العلاقة مع البريطانيين الذين تعاملوا مع الشعب العراقي، بطريقة تعمدوا فيها إذلاله من خلال فرضه لنظام الانتداب، وفقا لشروط قاسية جدا، جعل من الصعب على الشعب العراقي قبولها، بل سعى إلى رفض نظام الانتداب، واستطاع تغيير معاهدة ربطت علاقات البلدين، إلا أن تلك المدة لم تخلُ من عنف وقمع سياسي، بحق الشعب العراقي، وضغطت بريطانيا على الملك فيصل وحكومته، في سبيل تمرير مخططاتهم الاستعمارية، سلطت الدراسة

الضوء على أهم الوسائل الانتهاكية (النفي) خارج البلد وداخله، والتعامل معهم كـ (أسرى حرب)، مارسها البريطانيون بدءا من أحداث النجف وثورتها عام 1918 وقتلهم للكابتن مارشال، واستمر الحال إلى طيلة حكم مدة الملك فيصل الأول، ولم تقتصر الانتهاكات على ذلك، بل شملت الاعتقالات ومصادرة الأموال، وإغلاق الأحزاب والصحف الوطنية المعبرة عن الإرادة الحقيقية للشعوب.

اختير عام 1921 بداية لموضوع البحث والدراسة؛ لأنه العام الذي تأسست فيه الحكومة العراقية في شهر آب منه، حكومة ملكية برئاسة الملك فيصل الأول ابن الشريف حسين، ودخل فيه البلدان البريطاني والعراقي في مفاوضات للوصول إلى معاهدة، حين جاء عام 1933 نهاية مدة حكم الملك فيصل الأول، ووفاته في العام نفسه.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر التي تناولت طبيعة العلاقة بين البلدين، والكتب المؤلفة المستندة للوثائق السرية، فضلا عن البحوث المنشورة في المجلات العراقية، التي أسهمت جميعها في تسليط الضوء على مجريات تلك التطورات.

أولا: تمهيد.

سمي العنف السياسي بهذه التسمية، عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية، وعلى الرغم من الاختلاف بين الباحثين في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها وطبيعة القوى المرتبطة بها، وتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم العنف السياسي، وتنوعها إلى حد كبير، لكن هناك شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي، أشارت إلى أن العنف السياسي، استخدام القوة المادية أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية (المنصور و خليف ، 2019، صفحة 372).

شكل العراق نقطة جذب محورية لكثير من الدول الكبرى، من بينها بريطانيا، التي لم تأت إليه محررة، كما ادّعوا عند دخولهم بغداد، وإنما في الواقع تطور لكل الجهود التي بذلها البريطانيون الأوائل، الذين ارتادوا العراق بحثا عن مجال جديد لخدمة إمبراطوريتهم (الخطاب ، 1999، صفحة 17) مع بداية الاحتلال البريطاني للأراضي العراقية، شهدت العراق عنفا سياسيا، فبعد مرور أيام على احتلالهم مدينة البصرة في 22 تشرين الثاني 1914 تكونت مؤسسة الشرطة، واستخدمتها قوات الاحتلال البريطاني لغرض الرقابة العسكرية الصارمة، وفي الوقت نفسه للحد من هجمات القبائل على المقرات الخلفية للقوات البريطانية، فضلا عن دورها في بسطها الأمن والاستقرار، بعدما شهد العراق حالة

من الفوضى عاشتها معظم المناطق على إثر انسحاب العثمانيين منها، ودخول البريطانيين إليها، إلا أن قوة الشرطة وبمساعدة عيونها الذين زرعتهم الإدارة البريطانية في كل مكان، مارست أساليب القمع والاضطهاد ضد من حاول الإغارة على منشآتها ودورياتها العسكرية، وأصدرت الشرطة أوامرها في العام نفسه بإعدام مجموعة من أبناء مدينة البصرة، للتدليل على قوتها وإشاعة الرعب والخوف في نفوس المواطنين (باحثين، 2002، صفحة 520) وبعد إن واجهت الإدارة البريطانية، بالتحديد خلال السنوات الأولى لاحتلالها العراق، صعوبات بالغة في الحصول على المجندين، بعد رفض معظم أبناء الشعب العراقي التعاون مع البريطانيين، فعندما عبر سكان مدينة السماوة عام 1918 عن رفضهم وعلى نحو قاطع التعاون مع الإدارة البريطانية، قال حاكم السماوة السياسي النقيب ليولن «إنه كان من الضروري استخدام القوة ضد سكان المدن والقبائل في آن واحد لإجبارهم على التعاون مع الإدارة البريطانية»؛ لذلك لجأت إلى أساليب القمع والنفي إلى الهند ضد عدد من شيوخ العشائر والشخصيات الدينية المعروفة (باحثين، 2002، صفحة 522) وكانت الكلمة النهائية في جميع المسائل التحكيمية آنذاك للحاكم السياسي البريطاني، الذي كان بإمكانه استبدال عقوبة السجن بالجلد، وهي العقوبة التي أدخلها البريطانيون إلى العراق لأول مرة في قانون دعاوي العشائر المدنية والجزائية، بهدف استغلاله لتعزيز وجودها بأي أسلوب كان (باحثين، 2002، صفحة 526).

ونتيجة لازدياد السخط الشعبي بسبب سوء الإدارة البريطانية حدثت ثورة في مدينة النجف آذار 1918 أدت إلى مقتل الكابتن مارشال الحاكم السياسي البريطاني في النجف، فقامت القوات البريطانية بخطوات تصعيدية ردا على مقتل مارشال، وحاصرت المدينة وسيطرت على حصونها بعد قطع الماء عنها، والقت القبض على قتلة مارشال (بيل ا.، 1971، صفحة 126) جرت محاكمتهم من خلال تأليف محكمة في الكوفة من ثلاثة ضباط بريطانيين لمحاكمة قتلة مارشال، وأصدرت بحقهم الأحكام المختلفة التي راوحت بين الإعدام والسجن والنفي بحق مائة وثلاثة وعشرين شخصا مشتبها به إلى الهند كأسرى حرب، من أبرز أولئك المنفيين الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم، وبعد تدخل كل من الميرزا الشيرازي والشيخ خزعل أمير المحمرة، تم العدول عن نفيهم من الهند إلى مدينة المحمرة، أما الحاج عطية أبو كلل، فقد نفي إلى الهند، ولم يستطع العودة إلى العراق إلا بعد إصدار قانون خاص (عام 1923) أعيدت إليه أملاكه المصادرة (الحسني ، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال ، 1973، الصفحات 10,78).

بشكل عام تعامل البريطانيون خلال السنوات الأولى من الاحتلال بتعالٍ وكبرياء مع أبناء الشعب العراقي بوصفهم من الأعداء المغلوبين، وقد كشف ذلك بشكل صريح النقيب بلفور حاكم النجف السياسي، بعد مقتل مارشال في أعقاب انتفاضة النجف في 19 آذار 1918 بالقول: «إن كل قطرة من دم مارشال الغالي تساوي أربعمائة نجفي» (باحثين، 2002، صفحة 535) كما واجهت بريطانيا تحدي العلماء المجتهدين الشيعة، الذين مثلوا تحديا مباشرا لها، ولبناء الدولة نفسها، إذ كانت مصالحهم متعارضة تمام التعارض مع عملية مركزية السلطة الحكومية، كما وصفتهم غيرترود بيل بأنهم مجموعة من البابوات الغرباء، الذين مارسوا سلطة زمنية حقيقية، ووقفوا بوجه الحكومة في كل منعطف (دوج، 2009، صفحة 120).

لم يقتصر العنف الذي مارسه البريطانيين على منطقة معينة من العراق، بل شمل جميع مناطقه، فعندما قام الأكراد مطالبين بالحكم الذاتي بقيادة الشيخ محمود 20 أيار 1919 بحركة مسلحة في لواء السليمانية ضد القوات البريطانية، ومحاولته الانفراد بالسلطة، اضطرت الأخيرة إلى تجريد حملة عسكرية للقضاء عليها (الحاج، القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق ، 1994، صفحة 124)، وبعد مناوشات عدة بينهما، وقعت المعركة الحاسمة في مضيق دربند بازيان بتاريخ 19 حزيران العام نفسه، استخدم فيها البريطانيون فرقة معززة بالمدرعات والطائرات والمدافع، وتمكنوا من تطويق قوات الشيخ محمود وجرحوا الشيخ نفسه، وجيء به وصهره الشيخ غريب إلى بغداد، وحكم عليه بالإعدام، ثم استبدل الحكم إلى السجن عشر سنوات، ثم إلى النفي مع صهره إلى الهند، وبقي هنالك أسيرا (حتى أواخر عام 1922) (الحاج، القضية الكردية في العشرينات، 1984، صفحة 105) ووصل الحال بالانتهاكات البريطانية تجاه الشعب العراقي إلى إغلاق المدارس، فبعد أن منحت إجازة لتأسيس (المدرسة الأهلية) ومديرها علي البازركان بتاريخ 14 أيلول 1919 كانت مركزا للحركة الوطنية، إذ شهدت إقبالا واسعا عليها من الطلبة للتسجيل فيها، حضر إليها بشكل منتظم يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع أعداد كثيرة، ألقيت فيها الخطب الوطنية والقصائد الحماسية، وباتت ملتقى للشباب الوطني، للتداول في شؤون أمتهم ووطنهم المحتل، ولأن مديرها البازركان له صلة بأقطاب الحركة الوطنية في البلاد، حاولت السلطات البريطانية إلقاء القبض عليه، إلا أنه تمكن من الاختفاء عنها، فقامت بإغلاق المدرسة الأهلية في (12 آب 1920) وإلغاء إجازتها (بيل غ.، 1971، صفحة 313).

ما أن استشعر الوطنيون بالخطر المحدق بهم، وما تخططه بريطانيا ضدهم، ونتيجة عدم التزام الأخيرة بمنح الاستقلال لبلدهم، رأى العاملون في الحركة الوطنية، بضرورة توثيق صلاتهم مع رجال الدين، للاستفادة من تأثيرهم في نفوس الجمهور؛ لذلك لجأوا إلى تنظيم الحفلات المواليد النبوية وإقامتها، وجعلها من المناسبات، والوسائل التحريضية للجماهير على مقاومة السلطات البريطانية، كما ظهر تعاون بين الطوائف العراقية، خاصة الشيعة والسنة، وبرز التقارب بصورة واضحة، في عقدهم المواليد النبوية بالتناوب في الجوامع الشيعية والسنية، الطابع الأبرز في الأوقات جميعها للاحتفالات الدينية كان إلقاء الخطب السياسية، وإنشاء الشعر الوطني، وفي مساء 24 أيار 1920 عقد اجتماع كبير في جامع الحيدر خانة وسط بغداد، شارك فيه رجال الدين، والمثقفون، والتجار، والصناع، ألقيت خطب عدة، قوبلت بالتأييد من الجماهير المحتشدة، فقرروا فيه إصرارهم على النضال من أجل تحرير البلاد (العكام ، 1975، صفحة 36) خلال تلك الاجتماعات، قام شخص يدعى (عيسى عبد القادر) أحد موظفي الأوقاف، بإلقاء قصيدة حماسية، ألهبت نفوس المتظاهرين، فقبضت عليه السلطة، وأبعدته إلى البصرة، مما كان العمل له أبلغ الأثر في نفوس الوطنيين، (الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، 2008، صفحة 152)، واتخذوا منها ذريعة لبيان ما تكنه نفوسهم نحو السلطة المحتلة، وقضية البلاد الوطنية، فقد أقفلت الحوانيت، وتعطلت الأشغال العامة، احتجاجا على إبعاد الشاب، وقامت جمعية حرس الاستقلال بمظاهرة في بغداد، احتجاجا ضد إجراءات السلطة، وقرروا تفويض خمسة عشر مندوبا، لمفاوضة الحكومة في المسائل السياسية، التي توقف عليها مصير البلاد السياسي، في مقدمتها إلغاء الإدارة العسكرية، وإنشاء حكومة وطنية (العكام ، 1975، صفحة 37) تم في ذلك الاجتماع نفسه، انتخاب الممثلين الخمسة عشر، وهم كل من، محمد جعفر أبو التمن، أبو القاسم الكاشاني، أحمد الظاهر، محمد الصدر، يوسف السويدي، فؤاد الدفتري، عبد الوهاب النائب، سعد نقشبندي، محمد مصطفى الخليل، رفعت الجادرجي، علي البزركان، أحمد الشيخ داوود، عبد الرحمن الحيدري، ياسين الخضيري (الملاح، 1980، الصفحات 14،22) وفي يوم 27 أيار 1920 طلب ويلسون، حاكم بغداد السياسي، مقابلة قادة المظاهرة، وخلال المقابلة طلب منهم التوقف عن الاجتماعات، وهددهم بالتنكيل والاعتقال، والنفي إذا لم يوقفوا نشاطهم السياسي (العكام ، 1975، صفحة 37) فأجابه محمد جعفر أبو التمن «إن إنشاء الحكومة الوطنية، التي وعدت بها الحكومة البريطانية، السبيل الوحيد لتهدئة الأفكار المضطربة، وبعد يأس السلطة المحتلة من إخماد المقاومة في بغداد، عمدت إلى

اتباع سياسة القوة، فأمرت باعتقال الممثلين الخمسة عشر، وغيرهم من الوطنيين، فاختفى بعضهم، ونفي بعضهم إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي، أما رفعت الجادرجي، فقد خيّر بين إسطنبول أو القاهرة، فاختار النفي إلى إسطنبول مصطحبا معه أسرته، التخيير جاء نتيجة لصلة أخيه الأكبر رؤوف الجادرجي بالحاكم العسكري البريطاني، وعلاقته الحسنة به (الملاح، 1980، صفحة 14).

ومع دعوة الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر عام في العراق في 17 حزيران 1920 يمثل العراق فيه تمثيلا فعليا ويقرر مصيره، إلا أن الوطنيين رفضوا تلك الدعوة، والاشتراك فيها، فضاقت السلطة البريطانية ذرعا، وقررت إنهاء المواليد والمظاهرات، مسوغة ذلك بأنها وسيلة لتهييج أفكار الناس ضد الحكومة العراقية المؤقتة، ولبث روح الاختلاف، ووصفت القائمين على تنظيمها بـ (المفسدين) ووضع حد لتلك الأمور، فقامت الشرطة بمطاردة محمد جعفر أبو التمن، ويوسف السويدي وعلي أفندي، إلا أنها لم تتمكن من إلقاء القبض عليهم، فاعتقلت الشيخ أحمد الداوود، ونفته إلى جزيرة هنجام، كما أنها تصادمت مع الأهالي، فقتلت ستة منهم، فضلا عن محاكمة ستة آخرين محاكمة عسكرية، وأصدرت بهم حكم الإعدام (الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، 2008، صفحة 163).

أسهمت تلك الظروف بتوتر العلاقات بين العراق وبريطانيا توترا واضحا، ومهدت لاندلاع الثورة العراقية في 30 حزيران 1920 في مدينة السماوة، وشملت معظم مناطق الفرات الأوسط والمناطق الشمالية، كانت دافعا جديدا، اضطرت الحكومة البريطانية بإزائه، لتغيير خططها، وإرسالها برسي كوكس مندوبا ساميا، للعمل على تحقيق بعض مطامح العراقيين السياسية (السراج، 2014، صفحة 329) وكانت ثمة شعور من التضامن العام والتفاهم بين طبقات الشعب العراقي، تبلور وتصلد في تلك الثورة رغم كل أشكال التخلف والانقسامات الاجتماعية، القومية والطائفية، كانت لديهم القدرة على تأليف جيش مقاتل من أكثر من مائة ألف شخص، لمواجهة الغطرسة الاحتلالية البريطانية، وبقي طابعها العام عراقيا عاما، أي: شعبا متحدا ضد عدو اجنبي ظالم بالرغم من انقساماته (الحاج، شهادة للتاريخ (اوراق في السيرة الذاتية السياسية)، 2002، صفحة 31).

إحدى نتائج ثورة العشرين، تشكلت الحكومة العراقية الموقتة في تشرين الثاني 1920 ووضعت منهاجا لها، ونشرت بيانا في 28 كانون الأول 1920 قالت فيه إنها قررت إرجاع المبعدين إلى هنجام إلى وطنهم، بعد تقديمهم عهودا مكتوبة تتضمن عدم العبث بالجو السياسي، أو تعكير صفوه، بهدف

تهيئة الأرضية المناسبة لإكمال المتطلبات التي نص عليها شروط الانتداب، من تأسيس مجلس تشريعي يضع دستورا للبلاد، على أن تسبقهما إجراء الانتخابات العامة (الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، 2008، صفحة 9).

كانت الردود الوطنية تجاه تلك الانتهاكات من بين الأمور الأكثر عمقا، وأكثرها بعدا في التاريخ، وأيضا في أعماق المجتمع العراقي، ما سماه الباحثون، ومنهم علي الوردي، أحد علماء الاجتماع في العراق بـ (العداء المستحكم بين الأهالي والحكومة) فالشك والحذر والنفور والعداء والتحدي أحيانا تجاه السلطة، كان من الخصائص المميزة للشخصية العراقية، سيّما بين أفراد العشائر، فقد بقيت السلطة المسيطرة على العراقيين أجنبية قرابة الألف عام، قبل مجيء البريطانيين، الذين فرضوا بدورهم هيمنة أكثر خبثا واستغلالا، واعتدت سلطتهم وأجهزتها على الناس، وسلبت ونهبت بلا رادع، وفرضت الضرائب الاعتباطية المنهكة، بمواجهة ذلك كان شعور المواطن بالمغبونية، ثمة ملاحظة ثاقبة أبعد غورا «بأن العراق موصوفا بقلة الطاعة، وبالشقاق على أولي الرئاسة (الحاج، شهادة للتاريخ (اوراق في السيرة الذاتية السياسية)، 2002، الصفحات 29 – 30).

وعلى ما يبدو أسهمت المدة التي أعقبت سقوط الإمبراطورية العثمانية، وتولي البريطانيين زمام السلطة في العراق، في بلورة الوعي الوطني العراقي، ورفضه للسياسات الاستبدادية، وأسهمت في توحيد صفوفه، كما كشفت في الوقت نفسه، عن ممارسة البريطانيين انتهاكات واسعة ضده، من أبرزها (النفي) بحق كل من خالف إرادتهم وأوامرهم، بحجة إخلالهم بالأمن والاستقرار.

ثانيا: تشكيل الحكومة العراقية 1921 وسياسة العنف.

بعد أن فضحت ثورة العشرين نوايا البريطانيين وسياساتهم العدوانية، وعدم التزامهم بعهودهم في منح تقرير مصير الشعوب، أخذ الرأي العام العراقي بالتبلور ضدهم بشكل حاد، بعد إطلاعه على تلك الازدواجية وكشفها، والوقوف ضدها، داعين إلى تحقيق مطالبهم الوطنية بحصولهم على الاستقلال التام، سارع البريطانيون إلى إعادة النظر بتلك السياسة ومحاولة إشراك العراقيين في السطلة (الملاح، 1980، صفحة 12) وعليه بادرت بريطانيا وتحت ضغوطات الشعب العراقي إلى عقد مؤتمر في القاهرة في 12 آذار 1921 برئاسة ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني، كان هدف المؤتمر فيما خص العراق إقامة حكومة وطنية عراقية، تختفي وراءها الإدارة البريطانية؛ كسبا

لرضى الشعب العراقي وثقته، وإعادة النظر في نفقات حكومة الاحتلال البريطانية وتخفيضها، بعدما بلغت سبعة وعشرين مليون دولار سنويا، فضلا عن إنشاء جيشا وطنيا يعفي من خلاله البريطانيين من حماية العراق؛ مما يمكنها من إرجاع معظم قواتها إلى وطنهم، كما شهدت أعمال المؤتمر التوصية بالملك فيصل لتولي عرش العراق، وبذلت جميع الأطراف المتمثلة بالمعتمد السياسي البريطاني برسي كوكس، ومعاونته المس بيل، والحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب، كل الجهود الممكنة لحمل الشعب العراقي على قبول فيصل ملكا، وأزالوا من طريقه المناوئين والمنافسين له (حسين ، 1959، صفحة 39)، ما أن انتهى مؤتمر القاهرة من أعماله، وعاد الوفد العراقي إلى بلاده في 19 نيسان 1921 أذاع المندوب السامي بلاغا أشار فيه إلى ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القاهرة، وتنفيذ قراراته المتعلقة بالعراق، واتخذ أولى الخطوات التمهيدية المتعلقة بتنصيب الملك فيصل الأول، وتهيئة الأجواء المناسبة لذلك؛ إذ قام برسي كوكس بإخراج المرشحين المنافسين الآخرين لعرش العراق من بغداد، ومن أهمهم (طالب النقيب) (البرقاوي ، 1980، صفحة 28) أحد زعماء مدينة البصرة، والمرشح القوي، وأشد المنافسين للملك فيصل لعرش العراق، ولخوف بريطانيا من منافسته لمرشحها (فيصل) قامت بعمل حيلة لإبعاده خارج البلد، ودبرت له عملية اختطاف، وهي بذلك غضت نظرها عن الديمقراطية، وحق الشعب في تقرير مصيره؛ إذ دعته زوجة المندوب البريطاني إلى حفلة شاي، بعد مغادرته تعرض له ضابطان بريطانيان، وألقيا القبض عليه، وحملاه إلى زورق بخاري أبحر به إلى منفاه في سيلان (حسين ، 1959، صفحة 39) وبعد ذلك قام المندوب السامي كوكس، بإصدار بلاغا حول إخراج (طالب النقيب)، ذكر فيه الأسباب التي أدت إلى إخراجه، هي تهديداته للحكومة البريطانية، وأضاف كوكس أنه عمل ذلك حبا بمصلحة القانون والنظام والحكومة الصالحة، وعليه قامت بنفيه خارج البلد (البرقاوي ، 1980، صفحة 28) وفي 28 تموز 1921 طلب المعتمد السامي البريطاني من الحكومة العراقية، صرف مبلغ وقدره ألفان وخمسمائة روبية شهريا إلى طالب النقيب، لتغطية نفقاته في المنفى، ووافق مجلس الوزراء العراقي عليها، وكانت المخصصات ترسل إليه في نهاية كل شهر، ثم سمح له بعد مدة بالذهاب إلى أوربا (الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، 2008، صفحة 216) .

يبدو أن السلطات البريطانية لم تتورع في استخدامها لأساليب النفي ضد الوطنيين العراقيين، مهما كانت مناصبهم الاجتماعية، في سبيل تحقيق أهدافها، وهي بذلك انتهكت حقوق المواطنين العراقيين

في ممارسة دورهم في بلدهم، منها الترشيح لعرش العراق، بعد سنوات من الظلم والطغيان عاشوها تحت حكم العثمانيين، إلى أن جاء بعدهم البريطانيون، حاملين معهم الأفكار نفسها في اتباعها سياسة الإقصاء.

ثالثا: الرفض الشعبي للمعاهدة العراقية البريطانية الأولى عام 1922

ما أن انتهت بريطانيا من إزالة المعرقلات لتنصيب فيصل ملكا على العراق، حتى جاءت الخطوة الأخرى، وهي تنظيم علاقة مع العراق؛ بسبب ضغط الرأي العام البريطاني، وما كلف خزينتها البريطانية من أموال طائلة، تعهدت الأخيرة بالتخلي عن نظام الانتداب، والاستعاضة عنه بمعاهدة ثنائية، تعقدها مع الحكومة العراقية، تكون كافية لوضع الحكومة البريطانية في مركز يؤهلها لأداء مسؤوليتها الانتدابية، ولم يقصد من ذلك إلغاء الانتداب، بل تحديد مسؤوليات الانتداب، وصياغتها في إطار معاهدة تنظم عمل الطرفين (اللطيف، 2014، صفحة 568)؛ لذلك ركزت بريطانيا على تغليف الانتداب المرفوض شعبيا في صيغة معاهدة استعمارية، كرست فيها سيطرتها السياسية والعسكرية، وألقت على العراق جميع الأعباء المالية الناجمة عن الانتداب، وجوبهت تلك المساعي بمعارضة وطنية قوية، أثرت على بعض مواقف الملك فيصل نفسه، وقد لجأ البريطانيون إلى كل الوسائل والأساليب، في سبيل حمل الحكومة العراقية وإرغامها على عقد المعاهدة، بما في ذلك تشجيع نجد على شن غارات همجية على القبائل العراقية، راحت فيها ضحايا كبيرة مما أثار مشاعر العراقيين (الحاج، القضية الكردية في العشرينات، 1984، صفحة 45).

ردا على تلك السياسة التي اتبعتها بريطانيا، كانت هناك حركة احتجاجية نشطة على مستوى العراق ضد البريطانيين وإجراءاتهم التعسفية، إذ قام معلمو المدرسة القحطانية الابتدائية في مدينة الموصل باحتفال أواخر العام الدراسي 1920 – 1921 حضره مفتش المعارف البريطاني، وألقيت الخطب والقصائد التي نددت بالانتداب البريطاني على العراق، ودعت إلى التخلص من النفوذ البريطاني في العراق عامة، وكانت ردة فعل سلطات الانتداب البريطاني في الموصل قيامها بنفي بعض المعلمين إلى مدينة الكوت جنوب بغداد (السراج، 2014، صفحة 331)، كما انتقدت في الوقت نفسه الأوساط التعليمية العراقية تشجيع السلطات البريطانية التشكيلات التعليمية الطائفية، تعرضت تلك السياسة إلى نقد شديد، فبعد أن قام (وهبي الأمين) متصرف الموصل في 19 تشرين الثاني 1921

بزيارة إلى مدرسة دار النجاح، وألقى عبد المنعم الغلامي، أحد معلمي المدرسة كلمة أشار فيها إلى وضع معارف الموصل، من خلال إلغاء بعض الدروس التي تتوقف عليها التربية الصحيحة، فضلا عن تعيين مدراء للمدارس لا يتمتعون بالكفاءة، والاهتمام بتعليم طائفة دون أخرى، وقد أثارت الكلمة حفيظة دائرة المعارف، فأصدرت في 8 كانون الأول 1921 قرارا بفصل المعلم المذكور (باحثين، 2002، صفحة 715).

نظر الشعب العراقي إلى مشروع المعاهدة العراقية البريطانية الأولى بأنها صكا من صكوك العبودية، لا تقل قيودها عن صك الانتداب نفسه، ومما زاد من الهياج الشعبي في العراق وتصاعده، تصريح وزير المستعمرات البريطاني بتاريخ 23 أيار 1922 في مجلس العموم البريطاني الذي جاء فيه «أن الملك فيصل وحكومته، لم يخبرا معتمد بريطانيا في العراق، عن رفض الشعب العراقي للانتداب»، وما أن تناقلت وكالات الأنباء ذلك التصريح حتى تظاهر العراقيون، وعقدوا اجتماعات سياسية عدة، هاجموا فيها الحكومة العراقية ومخططات الاستعمار البريطانية، وبغية السيطرة على تلك الأوضاع ومنع اتساعها، اضطرت وزارة الداخلية العراقية إذاعة بيان في 29 من الشهر نفسه منعت فيه الاجتماعات العامة، بحجة أن الحكومة العراقية في طور مناقشة التصديق على قانون الاجتماعات والعمل على تنظيمها (الملاح، 1980، صفحة 35).

بإزاء تلك التطورات رأت الحكومة العراقية، ضرورة العمل على تهيئة الشعب العراقي لقبول المعاهدة، من خلال اتباعها أساليب متعددة، مستخدمة سياسة الحزم مع من وصفتهم بالمتطرفين من جانب، ومن جانب آخر عن طريق استرضاء بعض شيوخ العشائر، وليس أدل على ذلك مما جاء في برقية المندوب السامي البريطاني في العراق إلى وزير الدولة للمستعمرات في 28 تموز 1922 التي وصف فيها الوطنيين بـ (المتطرفين) ومحاولاتهم للضغط على رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن النقيب نفسه، وبعثوا إليه بتهديدات في حال توقيعه على المعاهدة دون رفضه للانتداب بأكمله، وقاموا بالتحريض من خلال دعوة الشيوخ والسادة المعروفين برفضهم للانتداب، للحضور إلى بغداد للانضمام إلى مظاهراتهم، إلا أن الملك فيصل واجههم بحزم وقوة، وحثّهم بالابتعاد عن المظاهرات، والعمل على إطاعة أمره، وترك له توجيه الأمور، إلا أن ذلك لم يمنعهم من رفع أصواتهم عاليا، مهددين بالقيام بمظاهرات في بغداد، إلا أن الحكومة العراقية استعدت استعدادا كاملا لاعتقال

المحرضين، كما حدث مع الشيخ الخالصي، الذي نظم مسيرة احتجاجية في تموز من العام نفسه، وقضي عليها في مهدها (البرقاوي ، 1980، صفحة 60) كان الانتداب البريطاني يستخدم الزعماء الإقطاعيين في عملية توازن القوى تجاه الملك فيصل الأول للضغط عليه ومنع تأثره بالمعارضة الوطنية واستخدمتهم لفرض المعاهدات الاسترقاقية من جهة، ومن جهة أخرى لتهديد قوى المعارضة الوطنية والأحزاب السياسية المعارضة في المدن، أما الرؤساء العشائريون غير المؤتمنين كالشيخ محمود في شمالي العراقي والشيخ عبد الواحد الحاج سكر وزملاء له في الفرات الأوسط كان نصيبهم العقاب المتعدد الأشكال، ومن ذلك قصقصة أجنحتهم بوصفهما ملّاكينِ كبيرينِ للأرض (الحاج، القضية الكردية في العشرينات، 1984، صفحة 60).

تسارعت الأحداث على الساحة السياسية العراقية الداخلية، وأخذت منحى تصعيديا، وقبل حلول الذكرى الأولى لتتويج الملك فيصل آب 1922، شعرت المعارضة في تلك المرحلة بضرورة تنظيم صفوفها وتوحيدها، لما لذلك من أهمية خاصة للعمل السياسي المثمر، وحددت مطالبتها من الحكومة العراقية في منحها حق تـأليف الأحزاب، وبعد حصولهم على مطلبهم، حصل حزبي النهضة العراقية والوطني على الإجازة، جسدوا عملهم المشترك في مناهجهم، (الرهيمي ، 2007، صفحة 62) فقد اجتمعت اللجنتان التنفيذيتان للحزبين (الوطني والنهضة) في جلسة مشتركة قبل تتويج الملك فيصل بيومين قررت فيها، قيام الحزبين بتقديم مذكرة سياسية إلى الملك فيصل الأول في يوم ذكرى التتويج جاء فيها « إن الحكومة المقرر شكلها في نص البيعة، دستورية نيابية ديمقراطية، كان من المنتظر بعد التتويج، انتخاب المجلس التأسيسي، تشريع الدستور، وتأليف المجلس التشريعي، لتكون الوزارة مسؤولة أمامه، حسب القواعد الجارية في الحكومات الدستورية « انتهت المذكرة ببيان المطالب التي مهد لها بفقرة « بأن المجلس التشريعي لم يتألف، وأن حق مراقبة أعمال الوزارة والاعتماد عليها، عائد للأمة مباشرة؛ لذلك طلب الحزب إيقاف التدخل البريطاني، وتأليف وزارة من الأكفاء المخلصين، وأن لا تعقد أي معاهدة، ولا تجري أي مفاوضات فيها، قبل تأليف المجلس التأسيسي، الذي لا بدّ من انتخاب أعضائه بحرية كاملة، أما حزب النهضة فقد نشر بيانا سياسيا جاء فيه «إن الشعب العراقي بعد مرور سنة كاملة على تتويج الملك فيصل، لم يرَ خلالها فرقا بين سياسة الحكومة العراقية وسياسة الحكومة الاحتلالية» (جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 – 1946 وموقف جماعة الاهالي منها ، 1983، صفحة 25) كما انتقد الحزبان أساليب المماطلة، والوعود التي اتبعتها حكومة

الملك فيصل الأول بصدد تحقيق تلك المطالب، الأمر الذي كابدت من نتائجه البلاد مختلف أضراره؛ بسبب سوء الإدارة المستظلة بالنفوذ البريطاني المنافي لروح الاستقلال (الرهيمي ، 2007، صفحة 62) وفي الاجتماع نفسه ألقى محمد مهدي البصير عضو اللجنة الإدارية التنفيذية للحزب الوطني العراقي، خطابا أيّد فيه المطاليب الوطنية، بينما خطب محمد حسن كبة، أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب النهضة، نيابة عن حزبه، ومع قراءة الأخير لخطابه حضر المندوب السامي البريطاني ومعه عدد من الشخصيات البريطانية، لتقديم التهنئة للملك فيصل بذكرى عيد تتويجه، هتف بعض المجتمعون «يسقط الانتداب»، «تسقط بريطانيا» (جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 – 1946 وموقف جماعة الاهالي منها ، 1983، صفحة 25)، عدّ المندوب السامي تلك إهانة له شخصيا، وإلى حكومته، كما أنه وجد الفرصة سانحة لضرب المعارضة، وفت عضدها بصورة جدية، فأرسل في اليوم التالي من الحادثة مذكرة شديدة اللهجة إلى الملك فيصل الأول، طالبه فيها بالاعتذار واتخاذه إجراءات ضد المحرضين، الذين وصفهم بأنهم قاموا باحتقار مقام الملك من خلال إلقائهما خطبة مسيئة كما طلب في الوقت نفسه عزل فهمي المدرس، كبير الأمناء في الديوان الملكي من منصبه (العمر ، الحياة الحزبية في العراق بين الحربين (وثائق وزارة الداخلية) ، 2013، صفحة 19) بعد ذلك الحدث قام الملك فيصل بإقالة فهمي المدرس، وأوعز إلى رستم حيدر سكرتيره الخاص، بالرد على رسالة المندوب السامي البريطاني، متضمنة تأسف جلالته للمندوب السامي لما صدر من أحد المتطرفين، وأخباره بإقالة فهمي المدرس، وأنه يعمل بحسب رغائب المندوب السامي (البرقاوي ، 1980، صفحة 66).

على إثر ذلك تأزمت العلاقة بين الشعب العراقي المتمثل بالأحزاب الوطنية من جهة والحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني من جهة أخرى، وازدادت توترا بعد تولى برسي كوكس جميع السلطات على إثر مرض الملك فيصل، وإجرائه عملية طارئة، وخلو البلد من حكومة، نتيجة لعدم البت في استقالة وزارة النقيب الثانية في 23 آب 1922، مارس كوكس إجراءات تعسفية، إذ قام بغلق الحزبين المعارضين (الوطني والنهضة)، فضلا عن إصداره أوامر بالنفي بحق كل من، جعفر أبو التمن رئيس الحزب الوطني، حمدي الباجه جي، محمد مهدي البصير، عبد الغفور البدري رئيس تحرير جريدة الاستقلال، أحمد الشيخ داود (أعضاء اللجنة الإدارية والتنفيذية للحزب الوطني)، أمين الجرجفجي رئيس حزب النهضة، عبد الرسول كبة، عضو اللجنة التنفيذية لحزب النهضة، الشيخ حبيب الخيزران رئيس عشيرة العزة في لواء ديالى، إلى جزيرة هنجام، فضلا عن تعطيل جريدتي المفيد

والرافدين، اللتان نشرتا نص مذكرتي الحزبين، والخطب التي ألقيت في ذلك الاجتماع، أما البلاط الملكي، قرر نفي صاحبي الجريدتين إبراهيم حلمي العمر، وسامي خوندة إلى جزيرة هنجام أيضا، وطلب من محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي ونجله مهدي، مغادرة العراق إلى ايران (جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 – 1946 وموقف جماعة الاهالي منها ، 1983، صفحة 25)، لم يكتف المندوب السامي البريطاني بذلك، بل بالغ في إجراءاته التعسفية ضد الشعب العراقي، فقامت الطائرات البريطانية بقصف قبيلتي آل فتلة في المهناوية، الأقرع في عفك (كلاهما في لواء الديوانية)، وقبيلة خفاجة في مدينة الشطرة، وقبيلة العزة في المنصورية (لواء ديالى)، بالقنابل الحارقة التي دمرت المنازل، وأحرقت الزرع، وأمر بفصل الموظفين المتعاطفين مع الحركة الوطنية من وظائفهم، أمثال علي جودة الأيوبي متصرف لواء الحلة، ومحمود شاكر قائم مقام (أبو صخير)، وخيري الهنداوي قائم مقام قضاء الشامية (الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، 1983، صفحة 59)، وفي يوم 26 آب 1922 ألقي القبض على جعفر أبو التمن، في أثناء حضوره إلى دائرة المباحث الجنائية في بغداد، للاحتجاج على أعمال الشرطة ضد حزبه، وأرسل إلى سجن القوة الجوية الملكية في ثكنات الهنيدي، وبعد يوم من الاعتقال، نقل إلى السجن المركزي في البصرة، بقي فيه مدة شهر واحد، ثم نفي إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي (التميمي ، 1996، صفحة 179).

ردا على تلك الأحداث نشر المندوب السامي البريطاني بيانا في 11 أيلول 1922 جاء فيه «نشأت حالة خطرة بسبب السلوك المفرط المتشبع بروح الفتنة، بسبب منشورات فئة من أرباب السياسة في بغداد، مما توجب فيه اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على السكينة وضمان الاستقرار العام» ووصف السياسيين بـ (المشاغبين) الذين لا يهمهم أمر البلاد، ليكدروا صفاء السكينة فيها، وعرضوا العلاقات الودية التي سادت بين الحكومتين البريطانية والعراقية والأهالي للخطر على حد قوله (الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، 1983، صفحة 30).

يلاحظ أن الإدارة البريطانية قد بالغت في استخدامها الإجراءات المفرط، وإنزالها العقوبات بحق الشعب العراقي، والقوى السياسية ورموزها الوطنية، مما شكل انتهاكا واضحا لحرية الرأي والتعبير، التي طالب بها العراقيون، وعدوها جزءا أساسيا في النظام السياسي.

ما أن نشرت الحكومة العراقية مشروع معاهدة 1922 في الصحف المحلية في 13 تشرين الأول

1922 قرر مجلس الوزراء في جلسة السابع عشر من الشهر نفسه، الشروع بانتخاب المجلس التأسيسي في 24 من الشهر نفسه، وأخذت فكرة مقاطعتها بالتبلور، سيّما في مدينتي النجف والكاظمية، حيث أصدر علماء المدينتين فتاوي تحرم المشاركة فيها، أفضت إلى عدم الاشتراك في انتخاب المجلس التأسيسي، وفي أي أجراء من إجراءاتها، ومع تسلم المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، التي كان سكانها يتبعون فتاوي العلماء المجتهدين المضادة للانتخابات، على إثرها وقفوا من الانتخابات، ومن جميع إجراءاتها موقفا سلبيا، (كانت لتلك المقاطعة أثر فعال لمدة سنة وأربعة اشهر 24 تشرين الأول 1922 – 25 شباط 1924) بعد اتخاذها إجراءات قمعية من أجل إنهاء حركة المقاطعة (جميل، العراق شهادة سياسية 1908 – 1930 ، 1987، صفحة 112) وطالب الرأي العام بأجمعه على وجوب إلغاء الإدارة العرفية، التي وصفت بأنها سياسة إرهاب لجأ إليها المعتمد السامي البريطاني في مكافحة الهياج الوطني، فضلا عن مطالبتهم بتعديل سلوك المشاورين البريطانيين في الألوية العراقية، الذين كان سلوكا شائنا، وبأنه نوع من الإدارة العرفية (الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، 2008، صفحة 20).

وفي محاولة لكسب ود الشعب العراقي، والتخفيف من حدة الهياج الجماهيري انتهز المندوب السامي فرصة زيارته لعاهل نجد في 5 كانون الأول 1922؛ إذ عرج على السادة العراقيين المبعدين إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي، وتحدث إليهم عن الإجراءات التي اضطر إلى اتخاذها قبل ثلاثة أشهر، وما لبث أن أوعز بإعادة بعضهم إلى العراق، على أن يوقعوا عهدا بعدم العبث بالأمن العام أو تهييج الأفكار ضد حكومة البلاد، وترك الحرية إلى محمد جعفر أبو التمن وحمدي الباجه جي، بالذهاب حيث يريدان، فطلبا السفر إلى القاهرة والإقامة فيها، إلا أن مصر رفضت استقبالهما، ومع تدخل الوزارة السعدونية، عادوا إلى بغداد في التاسع من شباط 1923 (الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، 1983، صفحة 64).

مع عزم الحكومة العراقية أجراء الانتخابات مهما كانت الظروف التي واجهتها، وشعور المعارضة بالتحرك الحكومي ضدها، تمت كتابة فتوى تحريم من العلماء، مهدي الخالصي، حسن الصدر، محمد مهدي الصدر، أبي طالب الأصفهاني، نشرت في 17–18 نيسان 1923 وأكد الأخير أنه في حالة إصرار الحكومة العراقية على إجراء الانتخابات، فإنهم يصدرون فتوى أكثر اتساعاً لتشمل المشاركة في

الحكومة أيضا، وعلّق بيان سياسي على جدران مدينة الكاظمية أدان فيه تصرفات الحكومة، بتوقيعها ملحق المعاهدة، محذرا فيه التحضيرات الحكومية للانتخابات، وردود فعل رجال الدين تجاهها (الخطاب ، 1999، صفحة 102).

وفي سبيل تهدئة الجو المنادي لمقاطعة حركة الانتخابات، قامت الحكومة العراقية في 22 حزيران 1923 باتخاذ إجراءات سريعة وانتهاكية، بحق العلماء الداعين إلى المقاطعة، والمضي قدما في تنفيذ بنود المعاهدة، وما ترتب عليها من التزامات مع بريطانيا (جميل، العراق شهادة سياسية 1908 – 1930 ، 1987، صفحة 113) وألقت القبض على محمد مهدي الخالصي، الذين كان أكثر الداعين نشاطا إلى المقاطعة، وأحضر أمام رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، ووجه إليه كلاما غير لائق، وتم نفيه من العراق إلى الحجاز، ثم إلى خراسان، (بقي منفيا حتى وفاته عام 1925)، وتضامنا مع قرار نفي الخالصي، قرر العلماء الميرزا النائيني، السيد أبو الحسن مغادرة العراق، ومعهم علماء وأساتيذ وطلاب الحوزة العلمية في النجف وكربلاء، تراوحت أعدادهم الثلاثمائة شخص، احتجاجا على ذلك النفي (الصغير ، 2009، صفحة 78).

أخذت موجة الاحتجاجات ضد المعاهدة بالتصاعد بالتزامن مع مناقشتها في المجلس التأسيسي، رغم بذل الملك فيصل جهدا مع جعفر العسكري حينما شكل وزارته في 15 تشرين الثاني 1923 بإدخال وزيرين شيعيين لكابينته الحكومية، أعطيت لهما وزارتا المعارف والمالية؛ بغية امتصاص السخط الشعبي، إذ شهدت بغداد ترويج حملة ضد المعاهدة، قادها المحامون الشباب، والمعلمون، وطلبة كلية الحقوق، وقام نادي الإصلاح، والميتم الإسلامي، والمعهد العلمي، بتنظيم احتجاجات وتظاهرات واسعة، إلا أن وزير الداخلية منعهم من ممارسة أي نشاطات معادية للمعاهدة، ولم يسمح بأي مظاهرة، أو تجمع سياسي في أثناء مناقشة المجلس التأسيسي في جلساته لبنود المعاهدة، إذ اتسمت تلك الحملة بالاستفزازات التي أعقبتها محاولة لاغتيال اثنين من ممثلي العشائر (التميمي ، 1996، صفحة 198) فقام المتظاهرون في 20 نيسان عام 1924بالاعتداء على اثنين من أعضاء المجلس التأسيسي ولجنة تدقيق المعاهدة، وهم كل من الشيخ عداي الجريان، والشيخ سالم البراك مندوبي الحلة، أبرز الشيوخ المؤيدين للمعاهدة، وأصابتهم بجروح خطيرة (الادهمي، 1976، صفحة 497)، وبسبب خوفهم من توسع الأحداث، وباقتراح من مزاحم الباجه جي، قطع أعضاء المجلس مناقشة المعاهدة وتفرقوا إلى

بيوتهم، وقد استعملت الإدارة البريطانية في العراق، والسلطات المحلية القسوة وقامت بقمع الحركة التحرر الوطنية، فاعتقلت الشرطة العراقية أواخر نيسان من العام نفسه مجموعة من علماء بغداد الذين قادوا المظاهرة، مما أدى إلى اجتياح البلاد كلها في موجة من الاحتجاجات ضد اعتقالهم، وتضامن معهم سكان مدينة الموصل، ومناطق الفرات الأوسط، منظمين اجتماعات معادية للبريطانيين، وقام المندوب السامي هنري دوبس (1923 – 1929) بإدخال تعديلات على مواد قانون الحفاظ على الأمن العام؛ بهدف التوسع في الاعتقالات (السراج، 2014، صفحة 342)، فقد قبضت الشرطة على القائمين بالاجتماع، وعلى الذين وصفتهم بالمتطرفين من الوطنيين، وأبقتهم رهائن في السجون حتى البت في المعاهدة، في حالة من الإرهاب والقمع الذي فرضته السلطة الحاكمة في سبيل القضاء على الحركة الوطنية (الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية،1983،صفحة102) واتهمتهم بتدبير محاولة الاعتداء، وأوقفت جرائد الاستقلال والشعب والناشئة عن الصدور، واتخذت تدابير أخرى ضد من أسمتهم بالمشاغبين، من أجل بقاء أعضاء المجلس التأسيسي إلى جانبها في سبيل تمرير المعاهدة (الادهمي، 1976، صفحة 497).

أصدرت الحكومة العراقية بيانا في 29 أيار 1924 أوضحت فيه أن نص المادة السادسة من قانون الاجتماع العثماني المعمول به آنذاك، قد منع التجمهر، والاجتماعات بالقرب من المجالس العمومية والنيابية، وبذلك أرادت الشرطة تفريق المتجمهرين بطريقة سلمية، وأفهامهم أن ذلك له مساس بالقانون، إلا أنهم لم يمتثلوا؛ مما اضطرها إلى استعمال الحق القانوني في منع هذه الاجتماعات (الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، 1983، صفحة 105).

وفي سبيل المضي قدما في تمرير المعاهدة، مارس المندوب السامي البريطاني ضغطا على الملك فيصل، وطلب منه في العاشر من حزيران 1924 إبلاغ رئيس الوزراء والمجلس التأسيسي، ووزير الداخلية بالتهيؤ التام لعقد الجلسة، من خلال إغلاق مبنى المجلس التأسيسي، وإحاطته بقوة كافية من الشرطة، لتنفيذ المصادقة على المعاهدة، كما رفض المندوب السامي طلب الملك فيصل الأول تمديد تصديق المعاهدة يوما واحدا، بل هدد من خلال المستشار العدلي البريطاني بالعمل على تهيئة قانون حل المجلس التأسيسي، وتقديمه للملك فيصل لإصداره إذا لم يصدق المعاهدة قبل منتصف ليل العاشر من حزيران (جميل، العراق شهادة سياسية 1908 – 1930 ، 1987، صفحة 118).

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه ثمة عامل أخر أسهم في إضعاف المقاطعة، هو قيام بعض شيوخ العشائر بمفاتحة الملك فيصل، من الذين كانوا في صفوف المعارضة، ولم يحصلوا على ما حصل عليه أقرانهم من الشيوخ الآخرين من امتيازات، عن استعدادهم لمفاتحة العلماء بالعدول عن تلك الفتاوي، وفي حالة عدم موافقتهم، فإنهم يشاركون في الانتخابات، ويحبطون مفعول المقاطعة، على أن تعفو السلطات البريطانية عن دورهم السابق في معاداتها، وتجسيد العفو في تحسين نظرة المستشارين البريطانيين إليهم، ومساواتهم مع بقية المشايخ في الحقوق والواجبات (الخطاب،1999،صفحة 106).

يبدو أن الحكومة العراقية، ومن ورائها المندوب السامي، سوّغت استعمالها للعنف والقمع تجاه المتظاهرين، بأنه جاء وفقا للقانون، بذلك أرادت الدفاع عن نفسها، لما قامت به من انتهاكات واضحة، واستخدامها القوة تجاه مواطنيها وإقناعهم بأنه إجراء قانوني من حقها استخدامه، فضلا عن ممارسة التهديد والوعيد في سبيل إمرار المعاهدة وتصديقها، بعدما يأسوا من حصول بالرضا والمقبولية، وذلك للموقف المتشدد الذي اتخذته القوى الوطنية كافة، بالوقوف بوجه المخططات الاستعمارية البريطانية.

ما أن أنهى المجلس التأسيسي المصادقة على المعاهدة، حتى تحول إلى الالتزام الآخر الذي من المفترض إنجازه، بموجب التعهدات الدولية التي فرضتها بريطانيا على العراق، وضرورة الالتزام به وتطبيقه، وهو(القانون الأساسي) حتى جاءت مسألة مناقشة مسودة قانون أساسي للبلد المادة الخامسة منه، في جلسة 16 حزيران 1924 التي تم التطرق فيها إلى مسألة (النفي) نصت على عدم جواز إجبار أي شخص على تبديل مسكنه، إلا بمقتضى القانون؛ لأن النفي كان حاضرا في ذاكرة العراقيين، وعانوا منه، خلال السنوات الأولى من تأسيس الدولة العراقية، في حين وافق بعض النواب على المقترح، ومنهم نوري السعيد، وزير الدفاع، الذي أشار إلى وجود أشخاص لا يسلكون مسلكا طيبا، فتضطر الحكومة إلى نقلهم إلى محل آخر، وأن تبديل المسكن ضروريا، أما أحمد الفخري، وزير العدلية؛ فيسوّغ مسألة النفي بأنه مشروع، وذكر في القرآن الكريم، مستشهدا بالآية القرآنية ﴿ **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ**﴾، وعارض آخرون النفي إلى خارج العراق أو الإبعاد في داخله، وأخذ المجلس قراره بعدم جواز النفي إلا بمقتضى قانون خاص (جميل، العراق شهادة سياسية 1908 – 1930 ، 1987، صفحة 141) أما موضوع الأحكام العرفية في المادة مائة وإحدى وعشرين من

مشروع الدستور، الذي ناقش في تموز من العام نفسه، فإنه من صلاحيات الملك يعلنه بعد موافقة مجلس الوزراء، وقال النائب يوسف إلياس، الأحكام العرفية أشد القيود للحرية الشخصية وسالبة للحقوق، وأجمعت الآراء على أخذ رأي مجلس الأمة ومجلس الوزراء مجتمعا (جميل، العراق شهادة سياسية 1908 – 1930 ، 1987، صفحة 151).

ومهما يكن من أمر متعلق بمسألة النفي أو الأحكام العرفية التي تمت مناقشة مسودتها، فإنها تعد انتهاكا واضحا وصريحا، اعتمدته الحكومة العراقية بحق المواطن والمواطنة، وأن من الأجدر تطبيق ذلك على أولئك الذين يهددون أمن البلاد، وليس على مواطنين طالبوا بأبسط حقوقهم، الحرية والكرامة في بلدهم.

رابعا : العنف السياسي خلال السنوات الأخيرة من حكم الملك فيصل الأول.

ما أن أكملت الحكومة العراقية مؤسساتها التشريعية التي فرضت عليها بموجب المعاهدة العراقية البريطانية الأولى، حتى واجهت تحديات داخلية، استخدمت فيها العنف، ومنها قضية أنيس النصولي، مدرس مادة التاريخ في الثانوية المركزية في بغداد، عندما نشر كتابا تاريخيا (الدولة الأموية في الشام)، مما أثار عاصفة شديدة من الاعتراضات الشعبية، لشموله على إثارة النعرات الطائفية، فاجتمع مجموعة من الطلاب بتاريخ 30 كانون الأول 1927 وقرروا التظاهر ضد وزارة المعارف احتجاجا على ذلك، مارست فيها السلطة الحاكمة العنف، باستخدامها خراطيم المياه في محاولة منها لتفريقها، إلا أنها لم تتمكن من تفريقها، مما اضطر وزارة المعارف أخيرا إلى فصل أنيس النصولي، فضلا عن الأساتذة الثلاثة الآخرين، المقدادي ومشنوق وزريق، وتسفيرهم إلى خارج العراق، وتضمنت الإجراءات طرد بعض الطلاب طردا مؤبدا، وآخرين طردا مؤقتا (الملاح، 1980، صفحة 64).

وشهد الوضع الداخلي العراقي عنفا سياسيا آخر، في أعقاب الزيارة التي قام بها الزعيم الصهيوني الفرد موند إلى العراق في 8 شباط 1928 وخرجت مظاهرات عفوية، حدثت نتيجة لانفعالات وحماس طلابي، كانت بمثابة الانفجار الوطني المحتم إلى التراكمات المكبوتة في نفوس الأهالي (الملاح، 1980، صفحة 64) شكلت الحكومة العراقية لجنة تحقيقية، وأوصت بطرد أحد عشر طالبا من دار المعلمين، وخمسة طلاب من الثانويات، وطالبين من كلية الحقوق، بحجة اشتراكهم في المظاهرة، وقد أحدث ذلك هياجا في العراق عرّض الحكومة لانتقادات شديدة في الصحافة والأحزاب والبرلمان، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى إعادة الطلبة المفصولين إلى مدارسهم ومعاهدهم (باحثين، 2002، صفحة 741) وأفرطت الحكومة العراقية في إصدار العقوبات للمتظاهرين المحتجين، أغربها مرسوم رقم 13 في 10 شباط 1928 بحق الطلبة المتظاهرين ضد موند، المتضمن تطبيق عقوبة الجلد على الطلبة الذين لم يكملوا سن الثامنة عشرة من العمر، وبما لا تزيد عن خمس وعشرين جلدة، بعد ثبوت اشتراكهم في أي اجتماعات غير قانونية، أو محاولة الإخلال بالسلم العام، إلا أن الحكومة تراجعت عن تلك المراسم في 17 أيار من العام نفسه، تحت ضغط الرأي العام والأحزاب المعارضة (الملاح، 1980، صفحة 67) ووقفت الأحزاب السياسية موقفا مساندا للطلاب، فقام الحزب الوطني العراقي في الموصل 1928 بالاعتراض على فصل الطلاب من معاهدهم، نتيجة اشتراكهم في المظاهرة الطلابية التي نظمت ضد الصهيوني الفريد موند، احتجاجا على زيارته (العاني ، 2005، صفحة 24).

وشهد العراق موجة سخط كبيرة، بعد انتحار عبد المحسن السعدون، وانحلال وزارته الرابعة في 13 تشرين الثاني 1929؛ بسبب صعوبة المفاوضات مع البريطانيين حول مشروع معاهدة 1930 تاركا وصيته «الأمة تطلب الخدمة والإنكليز لا يوافقون» أدت الحادثة إلى رد فعل قوي في أوساط الشعب العراقي، وقيام مظاهرات، وتقديم احتجاجات إلى كل من عصبة الأمم، والمندوب السامي، والملك فيصل؛ مما اضطر الأخير إلى تشكيل وزارة تتجاوب معه من جهة، وكسب رضا البريطانيين وثقتهم من جهة أخرى، وقد وقع خياره على نوري السعيد رئيسا للوزراء، وباشرت أعمالها بحل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات جديدة، وقام بتشكيل حزب سياسي باسم (حزب العهد) لدعم منهاجه الوزاري، وقاد المفاوضات بين العراق وبريطانيا انتهت بالتوقيع على معاهدة في 30 حزيران 1930 (نديم، 2000، صفحة 32) استثمر الشيخ محمود موجة السخط الشعبية والوطنية العامة في العراق ضد المعاهدة، على وجه الخصوص في السليمانية، وهدد الحكومة العراقية بتظاهرة حاشدة،

للمطالبة بالحقوق الكردية، فدخل بقواته أراضي بنجوين العراقية، مطالبا بكردستان موحدة من زاخو إلى بنجوين، وقد أنذرته الحكومة العراقية بضرورة ترك البلاد، فلم يكترث لها، مما اضطر مجلس الوزراء العراقي إلى اتخاذ قرار في 16 تشرين الأول 1930 باتباع الإجراءات العسكرية لقمع حركته، وبعد مصادمات عديدة بين الجانبين، وجهت القوات العراقية ضربة قاصمة إلى قواته قرب طوز خورماتو في أذار 1931 اضطر على إثرها إلى تسليم نفسه للحكومة العراقية في بنجوين في 13 نيسان من العام نفسه، وتم الاتفاق على ضمان حياته، وقامت بنفيه من المنطقة الكردية إلى مدينة السماوة، ثم إلى الناصرية، ثم إلى عانة، وأخيرا سمح له بالسكن في بغداد، بعد اتخاذها قرارا بمصادرة أملاكه (الحاج، القضية الكردية في العشرينات، 1984، صفحة 112).

وخلال مدة غياب الملك فيصل، الذي قام بسفرة إلى تركيا عام 1931 تولى الباجه جي رئاسة الوزراء بالوكالة، حدث إضرابا عاما؛ بسبب فرض الحكومة العراقية (رسوم البلديات) على أصحاب الحرف، استمر الإضراب مدة سبعة عشر يوما، كثفت خلالها الحكومة من إجراءاتها التعسفية تجاه الشعب العراقي (الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، 1983، صفحة 111) بعد أن أصدرت مرسوما رقم 90 في 16 تموز 1931 هددت فيه باتخاذها العقوبات القانونية ضد من حاولوا تحريض الأشخاص ضد المرسوم، ومنعهم من فتح دكاكينهم، أو منع أصحاب وسائل النقل من تسيير مركباتهم، وضد كل من كانت بحيازته مادة مكتوبة أو مطبوعة، قصد بها التدخل بالحرية العامة، عدّ المرسوم من أخطر الإجراءات التي عمقت الاستعداء على الديمقراطية، ومقاومتها قسرا بعيدة عن روح متطلبات الصالح العام (الملاح، 1980، صفحة 85) وتوسعت حركة الإضرابات، وشملت مدينة البصرة، التي شهدت إضرابا شديدا، أخذ طابع العنف، وسار المضربون بالشوارع العامة، وحاصروا سيارة المتصرف وكسروا زجاجها، وقضت محاكم بالبصرة في 20 تموز 1931 بالحكم على الكثيرين من المتهمين بالتحريض أو المشاركين في الإضراب، وألقت الشرطة القبض على سليمان فيضي مع ثمانية أشخاص، وقامت بنفيهم إلى ثلاث مدن داخل العراق (عانة في الرمادي، أربيل، بغداد)، ومنعوا السكان من الاختلاط بهم، وكانت مدة النفي ثلاثة أشهر، قبل السماح لهم بالعودة إلى مناطقهم، وأعلنت وزارة الداخلية العراقية في 19 تشرين الأول 1931 بيانا جاء فيه «بناء على موافقة سلطة لواء البصرة، وحصول القناعة لدينا أن المدة التي قضاها كل المنفيين، فأننا نأمر بترخيصهم، ورجوهم إلى محال سكناهم» (العمر ، دراسات في تاريخ العراق الحديث والمعاصر في ضوء الوثائق

العراقية والبريطانية ، 2013، صفحة 61)، ووصف مجلس النواب العراقي في جلسته التي عقدها في 19 تشرين الثاني 1931 حول مرسوم 90 والإجراءات المتخذة من وزارة الداخلية ضد المواطنين بـ (العنف والغطرسة) بحق شعب ثورة العشرين، الذي لا يمكن التعامل معه، ولا يستحق المعاملة بتلك الأساليب، وعدت المرسوم بأنه رمز لمخالفة الدستور الذي نص على حرمة الحريات (الرهيمي، 2007، صفحة 301)

ومع نهاية حكم الملك فيصل، كانت هناك ردود فعل ضد السلطة، رافقها استخدام عنف سياسي، قامت بها المكونات القومية والأقليات الدينية، إذ قام الآثوريون بتمرد ضد الحكومة العراقية، مطالبين بالحصول على استقلال مناطقهم، على إثرها حصلت مصادمات عنيفة مع القوات العراقية، انتهت باعتقال زعيمهم المارشمعون في أيار 1933 بعد رفضه التعاون مع الحكومة العراقية، وتقديم تعهد خطي بعدم عرقلة أعمال الحكومة، ويكون أحد الرعايا المخلصين للملك، وأصدر مجلس الوزراء قرارا في 16 آب من العام نفسه، بإسقاط الجنسية العراقية عن المارشمعون وعمته سوما خاتون وبعض أنصاره، ونفيهم إلى جزيرة قبرص؛ نتيجة لقيامهم بأعمال العنف، التي عدتها خطرا على أمن الدولة وسلامها (المنصور و خليف ، 2019، صفحة 372).

وشهدت مدة حكم الملك فيصل حملات واسعة ضد الصحف الوطنية، وإغلاق بعضها، سيّما التي وجهت الانتقادات المتكررة، منها جريدة العراق البغدادية، وجريدة البلاد (تأسست 1929) التي عدت من أرقى الصحف آنذاك، وعاشت مدة سبعة وعشرين عاما، رئيسها روفائيل بطرس بطي، قاومتها الحكومات المتعاقبة، وسجنت رئيسها، وفرضت عليه غرامة عن نشرها بعض المقالات، منها مقالة للشاعر معروف الرصافي عنوانها (خطرات) ورأت فيها الحكومة العراقية، تطاولا على الملك فيصل، وقامت بأغلاقها مرات عدة (الزركلي ، 1980، صفحة 36).

إجمالا ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، التي استعارت بعض الأوجه الديمقراطية، التي كان مفروضا وممكنا تطويرها باضطراد، بقيت أساليب القمع الحكومي الغالبة في التعامل مع المعارضين، ومع حركات الاحتجاج الشعبية، شمالا ووسطا وجنوبا (الحاج، شهادة للتاريخ (اوراق في السيرة الذاتية السياسية)، (2002، صفحة 63)، وشاع في عهد الانتداب في العراق تسمية الوضع السياسي بـ (الوضع الشاذ)، وكانت تتردد على ألسنة وأقلام الصحفيين والكتاب والوزراء والنواب وغيرهم،

كما لو كانت هي التسمية الرسمية للوضع السياسي في العراق، وسببها أن الوضع السياسي كان شاذا فعلا، إذ وضع العراق تحت الانتداب، ونظام الانتداب الذي تقرر في الأقطار التي انسلخت عن الدولة العثمانية، اعترف بمجتمعات تلك الأقطار«أمما مستقلة» مع إبداء المشورة والمساعدة الإداريتين لها من المنتدب، لكن الانتداب نفذ في العراق، بحيث كانت السلطة الحقيقية في الأمور المهمة في يد سلطة الانتداب البريطاني، ووصل الحال أن الملك نفسه كانت لديه مقابلة صحفية تكلم فيها عن المعاهدة والانتداب، وأراد نشرها في الصحف المحلية، إلا أن المندوب السامي منع نشرها، وطلب الملك من المس بيل، التوسط لدى المندوب السامي لنشرها، لكنها لم تنشر، وكان الوضع السياسي في العراق قائما على ازدواجية السلطة، ويد بريطانيا فيه هي العليا، ويد العراق هي السفلى، الأمر الذي أكده أحد نواب بغداد في آب 1928 خلال مناقشة الميزانية العامة للدولة، بعدما كان اللوم يوجه للوزراء وتقصيرهم في واجباتهم «ما دامت طريقة مداواة أمورنا الداخلية والخارجية على يد الغير، لا أجد أي سبب لتوجيه اللوم على أي أحد من الرجال المسؤولين» (جميل، العراق شهادة سياسية 1908 – 1930 ، 1987، صفحة 127).

من خلال هذه الدراسة، والمدة من تاريخ العراق، اتضح أن العراق كان عرضة إلى شتى أنواع القمع والعنف السياسي، متخذا أشكالا عدة، ومما لا شك فيه كان الحكم ظاهريا بيد العراقيين، لكن الواقع أن الحكم والسلطة بيد البريطانيين، وإذا ما دققنا بالانتهاكات لوجدنا أن الأخيرة هي من تديرها منذ احتلالها للعراق، سيّما مسالة النفي خارج البلاد.

الخاتمة:

1- شهدت مدة الدراسة عنفا سياسيا واضحا تجاه الشعب العراقي؛ بسبب نشاط الوطنيين العراقيين الأحرار المطالبين بالحقوق الوطنية، وفي مقدمتها الاستقلال، ورفضهم كل صيغ الاستعمار، بما فيها الانتداب.

2- تنوع القمع السياسي متخذا أشكالا عدة، منها النفي القسري خارج البلاد، في سبيل تكميم الأفواه المطالبة بالحقوق، ومصادرة الأملاك، ومنع الاجتماعات السياسية، وإغلاق الصحف الوطنية.

3- امتازت المعارضة العراقية بوحدتها ووقوفها بوجه إجراءات السلطة التعسفية، وشملت كل طبقات المجتمع، وفي مقدمتها رجال الدين، فضلا عن الأحزاب السياسية، التي أدت دورا أساسيا في المشهد السياسي العراقي آنذاك؛ لذلك مارست السلطة تجاههم بأغلاق تلك الأحزاب.

4- من الأمور التي برزت خلال مدة الدراسة الاجتماعات والاحتفالات الدينية أو ما يطلق عليه بالمواليد النبوية، التي أسهمت في تأجيج الرأي العام العراقي للمطالبة بحقوقه.

5- يمكن القول إن تلك المدة من تاريخ العراق الحديث، كان لها أبلغ الأثر في ذاكرة العراقيين، لما عانى منه الشعب العراقي من ظلم وانتهاكات، في حين أنهم كانوا يأملون الخلاص من كل أشكال الاستعمار والاستبداد.

6- شمل العنف السياسي الصحافة وكتابها، ورؤساء تحريريها، ممن وجهوا النقد إلى الحكومة العراقية، والمندوب السامي على بعض التصرفات، وكان للصحافة دور مهم في الكشف عن المخططات الاستعمارية، وزادت أعدادها خلال السنوات الأولى من تأسيس الدولة العراقية، وبسبب مقالاتها الجريئة، عرضها إلى الغلق أسوة بالأحزاب السياسية.

المصادر والمراجع

1- احمد رفيق البرقاوي. (1980). العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 – 1932. بغداد: دار الرشيد.

2- المس غيرترود بيل. (1971). فصول من تاريخ العراق القريب. بيروت: د- ن.

3- توبي دوج. (2009). أختراع العراق. (عادل العامل، المترجمون) بغداد: بيت الحكمة.

4- جعفر عبد الدائم المنصور، و صالح عبد العالي خليف. (تموز 1، 2019). ظاهرة العنف السياسي واثرها على المجتمع العراقي 1933 – 1937 دراسة تاريخية. مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، الصفحات 369-385.

5- حسين جميل. (1983). الحياة النيابية في العراق 1925 – 1946 وموقف جماعة الاهالي منها. بغداد: مكتبة المتنبي.

6- حسين جميل. (1987). العراق شهادة سياسية 1908 – 1930. لندن: دار اللام.

7- خالد عبد المحسن التميمي. (1996). محمد جعفر أبو التمن – دراسة في الزعامة السياسية العراقية –. دمشق: دار الوراق.

8- خير الدين الزركلي. (1980). الاعلام (الإصدار الجزء الثالث، المجلد الخامسة). بيروت: دار العلم للملايين.

9- رجاء حسين الخطاب. (1999). العراق بين 1921 – 1927 دراسة في تطور العلاقات العراقية – البريطانية. بغداد: مطبعة الاديب.

10- شكري محمود نديم. (1 نيسان – حزيران، 2000). عرض تاريخي للسياسة البريطانية تجاه العراق (1914 – 1958) نظرة مؤرخ عربي. مجلة دراسات تاريخية، الصفحات 17 – 39.

11- طارق يونس السراج. (ع 81 مج 20، 2014). لواء الموصل في عهد الانتداب البريطاني 1920 – 1932 دراسة في التاريخ السياسي. مجلة كلية التربية الاساسية، الصفحات 311 – 350.

12- عبد الامير هادي العكام. (1975). الحركة الوطنية في العراق. النجف: مطبعة الاداب.

13- عبد الرزاق الحسني. (1973). ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال. لبنان: مطبعة العرفان.

14- عبد الرزاق الحسني. (1983). تاريخ الأحزاب السياسية العراقية (المجلد الثانية). بيروت: دار الرافدين.

15- عبد الرزاق الحسني. (1983). تاريخ الأحزاب السياسية العراقية. بيروت: دار الرافدين.

16- عبد الرزاق الحسني. (2008). تاريخ العراق السياسي الحديث (الإصدار الثالث، المجلد الطبعة السابعة). بيروت: دار الرافدين.

17- عبد الغني الملاح. (1980). تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق (المجلد الثانية). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

18- عبد المجيد كامل عبد اللطيف. (1 3، 2014). سيرة الملك فيصل الأول منذ نشأته حتى وضعه اللبنة الأولى للدولة العراقية الحديثة. مجلة كلية التربية للبنات(3)، صفحة 568.

19- عزيز الحاج. (1984). القضية الكردية في العشرينات. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

20- عزيز الحاج. (1994). القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

21- عزيز الحاج. (2002). شهادة للتاريخ (اوراق في السيرة الذاتية السياسية). باريس: مؤسسة الرافد.

22- علاء حسين الرهيمي. (2007). المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول (دراسة تحليلية). بغداد: بيت الحكمة.

23- غيرترود بيل. (1971). فصول من تاريخ العراق القريب. (جعفر الخياط، المترجمون) بيروت: شركة النشر الوطنية.

24- فاروق صالح العمر. (2013). الحياة الحزبية في العراق بين الحربين (وثائق وزارة الداخلية). بيروت: دار ومكتبة البصائر.

25- فاروق صالح العمر. (2013). دراسات في تاريخ العراق الحديث والمعاصر في ضوء الوثائق العراقية والبريطانية. بيروت: دار ومكتبة البصائر.

26- مجموعة باحثين. (2002). المفصّل في تاريخ العراق المعاصر. بغداد: بيت الحكمة.

27- مجموعة باحثين. (2002). المفصل في تاريخ العراق المعاصر. بغداد: بيت الحكمة.

28- محمد توفيق حسين. (1959). عندما يثور العراق (دراسة في تاريخ العراق الحديث). بيروت: دار العلم للملايين.

29- محمد حسين الصغير. (2009). قادة الفكر الديني والسياسي في النجف الاشرف. بيروت: مؤسسة البلاغ.

30- محمد مظفر الادهمي. (1976). المجلس التأسيسي العراقي (دراسة تاريخية سياسية). بغداد: وزارة الاعلام العراقية.

31- نوري عبد الحميد العاني. (1 كانون الثاني، 2005). الأحزاب السياسية في العراق في فترتي الانتداب البريطاني والاحتلال الامريكي. مجلة الحكمة(العدد 40)، الصفحات 20 - 40.